سوق الاستعداد تقول الى الحلي صدقه في عزته وقد مرت محاله موسى بعد
اثابه التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون
حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر
بطلان ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يكون ان يكون
حالا الا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان قد شرع
في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه ملتبس بها مستديم لها فلا مصاحبة منها
في الماضي ولملتبسة بها وذوات عليها فيجب ان يكون لفظ الماضي حال الاتصال
بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول لظاهر
لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال **واما**
المنفي اي فلجواز الامرين في الماضي المنفي **فلدلالته على المقارنة دون**
الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة **فلان لما للاستغراق** اي
لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما تنفعه الندم
اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم **وغيرها** اي غير لما مثل ما ولم **لانتفاء**
متقدم على زمان التكلم **مع ان الاصل استمراره** اي استمرار ذلك الانتفاء
وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس ولكنه ضرب اليوم
فتحصل به اي بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار **الدلالة عليها** اي على
المقارنة **عند الاطلاق** اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء
كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم **بخلاف المثبت فان وضع**
الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل الاستمرار فاذا قلت ضرب
زيد مثلا يكفي في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت
ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا
ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا
النفي كالاثبات مفيدا لجزء من اجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز ان يعتبر
الجزءين واكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق
لان استمرار الفعل صعب بخلاف استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا

للتكرار دون المرة وكان نفي النفي اثباتا نحو ما زال وما انفك ونحو ذلك
وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف
الاثبات **ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود**
يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود بخلاف
استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب
الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب
موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال
ان العدم لا يعلل وانه اولى بالمعلل من الوجود وبالجملة لما كان الاصل
في النفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه
واما الثاني اي عدم الدلالة على الحصول **فلكونه منفيا** هذا اذا كانت
الجملة فعلية **وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها** اي ترك
الواو **لعكس ما مر في الماضي المثبت** اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها
مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبوت **نحو**
كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه بمعنى رجع فوه وعوده على الابتداء
اي رجوعه على ابتدائه على ان البدء مصدر بمعنى المفعول **وان دخولها**
اي والمشهور ايضا ان دخول الواو **اولى من تركها لعدم دلالتها** اي الجملة
الاسمية **على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابط**
نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة
او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان
تجرد الاسمية عن الواو ضعيف **وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ** في الجملة
الاسمية **ضمير ذي الحال وجبت الواو** سواء كان خبره فعلا **نحو جاء**
زيد وهو يسرع او اسما **نحو جاء زيد وهو مسرع** وذلك لان الجملة لا يترك
فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير
المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو
يسرع او هو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل

Copyright © King Saud University